

## بول سالم\*

### اتفاق أو لا اتفاق: تأثير المحادثات النووية الإيرانية

#### في الديناميات الإقليمية\*\*

تطرح هذه المقالة مجموعة من الاحتمالات أمام مفاوضات الملف النووي بين مجموعة "١ + ٥" وإيران، والتأثيرات الداخلية في إيران، أو الإقليمية والدولية التي يمكن أن تنتج من أي من الاحتمالات، سواء أكانت إيجابية لناحية التوصل إلى اتفاق، أو سلبية جزاء الفشل في التوصل إليه.

ختام المحادثات، سواء تكملت بالنجاح أو الفشل، سيمثل نقطة انعطاف تأخذ المنطقة في اتجاهات جديدة. إذا فشلت المحادثات، فإن النتائج ستوقف على كيفية فشلها. وإذا كان سبب ذلك هو تراجع المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي عن الموافقة على الشروط العامة المتفق عليها بين الرئيس حسن روحاني ومجموعة "١ + ٥" في لوزان، فمن المرجح أن يبقى المجتمع الدولي موحداً في إبقائه على العقوبات الشديدة والعزلة المفروضة على إيران، وسيريح إسرائيل ودول الخليج العربي أن إيران ستبقى معاقبة ومعزولة. أما داخلياً في إيران، فإن موقف المرشد الأعلى هذا سيزيد من التوتر بين أغلبية السكان التي تدعم روحاني ورفع العقوبات،

منطقة الشرق الأوسط بشكل ستتأثر كبير بنتيجة محادثات المجموعة السداسية "١ + ٥" مع إيران، سواء أسفرت عن اتفاق نووي أم لم تسفر. وفي كلتا الحالتين، ستوقف النتائج على تفاعل عدد من الديناميات المتعلقة بالقرارات السياسية المتخذة في طهران والرياض وواشنطن وعواصم أخرى، وعلى تطورات لا يمكن التنبؤ بها في ساحات صراع مثل العراق وسورية واليمن. لكن

\* باحث وأكاديمي لبناني.

\*\* مقالة خاصة بالمجلة بعنوان:

*Deal or No Deal: The Impact of the Iran Nuclear Talks on Regional Dynamics.*

ترجمة: جميل مصطفى.

ادعاء نصر فحواه أنه كسر عزلة إيران ورفع العقوبات من دون أن يتخلى عن أي من قدراتها الاستراتيجية.

سيُسرّ نتنهاهو في البداية أن حلفاء الأميركيين المتشددين ألغوا الصفقة، لكنه سيواجه السيناريو الأسوأ المتمثل في أن إيران ما زالت تمتلك برنامجاً نووياً مع كسر عزلتها الدولية. وفي الولايات المتحدة، سينقسم الرأي العام بحدّة: إلقاء اللوم على الجمهوريين المتشددين لنسف اتفاق تاريخي، كما أن أي رئيس جديد لن يكون لديه الدعم الشعبي ليفكر أو يهدد بعمل عسكري جدّي ضد إيران.

كذلك ستبقى دول الخليج العربي قلقة للغاية، وستمضي الرئيسية منها في اتجاهين مترابطين يتمثلان في استكشاف إمكان بدء برامجها النووية الخاصة، وفي تشديد مواجهتها إيران ووكلاءها في صدامات عسكرية تقليدية وبالوكالة في اليمن وسورية، وربما في أماكن أخرى في الأعوام المقبلة. وستشعر الولايات المتحدة بأنها مجبرة على تقديم ضمانات عسكرية إضافية لدول الخليج العربي، ولعلها تعرض حمايتها بمظلة نووية أميركية، لكن ليس هناك ما يكفي من الثقة بين قادة الخليج والولايات المتحدة على هذه النقطة من حيث كفايتها، والأرجح أن يطالب قادة الخليج في المدى الطويل ببناء ردعهم الخاص ضد إيران.

ويبقى شراء أسلحة نووية من باكستان، أو دفع هذه الأخيرة إلى توفير ضمانات نووية "سنيّة" لدول الخليج، أمراً غير محتمل. ففي باكستان كتلة شيعية كبيرة لديها مصالح اقتصادية ضخمة طويلة المدى مع كل من إيران والخليج، والأرجح أن ترغب في البقاء على الحياد في هذه المعركة. وكان هذا واضحاً في عزوف باكستان مؤخراً عن

والمتشددين الذين يعارضون أي تطبيع مع الغرب ويؤمنون بحتمية المواجهة. ومن المرجح أن تواصل إيران زيادة قدرتها على التخصيب وتقصّر الفترة الزمنية اللازمة للاختراق وتخطي العتبة النووية، إنما مع احتمال أن تبقى على مسافة قصيرة من إنتاج قنبلة فعلياً. وإقليمياً، سيُبقى المتشددون الإيرانيون على سياساتهم العدوانية في البلاد العربية، على الرغم من أن إيران تتنّ تحت الأعباء التي يرتبها تمويل مغامرات في البلاد العربية في الوقت الذي تعاني العقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط. وسيكون ذلك بمثابة تبرير لمواقف المتشددين في الولايات المتحدة، وسيدفع مرشحي الرئاسة من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى مواقف أكثر تشدداً تجاه إيران، بما في ذلك إعادة النظر في الخيارات العسكرية. وستغدو مواجهة إيران إحدى أولويات الرئيس الجديد الذي سيخلف أوباما في كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.

أمّا إذا فشلت المحادثات لأن المتشددين الأميركيين في الكونغرس سيفرضون على أوباما التزاماً تاماً من جانب الولايات المتحدة بالخطوط العامة لما تم الاتفاق عليه في لوزان، فإن النتيجة ستكون مختلفة جداً، وسينهار الإجماع الدولي في شأن العقوبات، وخصوصاً من طرف روسيا والصين. ومن المرجح أن يتصدع الإجماع الأوروبي أيضاً مع اختيار بعض الدول أن تتاجر وتستثمر مع إيران بعد انهيار الائتلاف المتعلق بالعقوبات. وسيكون للفصائل الإيرانية أن تجمع النقيضين: إذ يسعد المتشددون لعدم قيام أي اتفاق مع الغرب، الأمر الذي يمكنهم من الإبقاء على برنامجهم النووي والحصول على رفع للعقوبات، بينما يمكن لروحاني أيضاً

إيران العربية. فقد ركز روحاني وظيف خلال الـ ١٨ شهراً الماضية، بصورة تكاد تكون حصرية، على المفاوضات مع "٥ + ١"، ولم ينازعا هيمنة الحرس الثوري الكاملة على السياسة تجاه سورية والعراق ودول عربية أخرى. وهذه السياسات ترضي غلاة الشيعة المتشددين في النظام، لكن سياسة الحرب المفتوحة بين إيران الشيعية ووكلائها ضد الأغلبية السنية الساحقة في العالمين العربي، والإسلامي الأوسع، ليست صيغة للنجاح على المدى الطويل. وسيحاول روحاني والبراغماتيين على الأقل انتزاع بعض السيطرة على السياسة العربية من المتشددين.

وواقع الحال، فإن الأثر الرئيسي للاتفاق النووي في العالم العربي، إذا ما تم، سيتوقف إلى حد كبير على صراعات السلطة داخل إيران نفسها. وفي البداية، ستخاف الدول العربية للغاية، وستطلب تطمينات جديدة و ضمانات عسكرية من الولايات المتحدة، وسيخشى قادة الدول العربية تصاعد التدخل الإيراني في البلاد العربية - في اليمن وسورية بالتأكيد - لكن سيكون هناك اشتداد للمخاوف في البحرين وشرق المملكة العربية السعودية أيضاً. وستعزز المملكة العربية السعودية تحالفها السنّي الذي يضمّ الدول العربية الرئيسية في الخليج وأبعد منه، وستحاول أن تضمن أكبر قدر ممكن من مشاركة تركيا والباكستان.

وكان أول انخراط لهذا التحالف في اليمن، لكن المسرح الأكثر أهمية ربما يكون في سورية في نهاية المطاف. فالتدخل الإيراني في اليمن محدود، ولا يمكن لإيران بناء علاقة مع الحوثيين ترقى إلى ما هي عليه الحال مع "حزب الله" في لبنان؛ وقد جاءت قدرة إيران على بناء "حزب الله" في

تقديم الكثير للتحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن.

لكن ما الذي يمكن أن تكون عليه الديناميات إذا كان هناك اتفاق نووي نهائي بين "٥ + ١" وإيران؟ في الولايات المتحدة، أغلبية الديمقراطيين ستقبله، بينما سينقسم الجمهوريون بين أولئك الذين يعارضونه بشدة، وأولئك الذين يتحدثون ضده، لكن يتغاضون عنه. وفي كلتا الحالتين، فإن أوباما سيكون قد أدى خدمة كبيرة إلى رئيس الولايات المتحدة المقبل، إذ ستكون المشكلة النووية الإيرانية قد جرى احتواؤها إلى حد كبير، على الأقل على مدى العشرة أعوام أو الخمسة عشر عاماً المقبلة. وستسارع الدول والاقتصادات العالمية الرائدة في آسيا وأوروبا والأميركيتين إلى معاودة التجارة والاستثمار في إيران. أمّا في إيران، فإن الصفقة ربما تثير ضروباً جديدة من التوتر: يمكن لروحاني والبراغماتيين، بدعم من أغلبية السكان، أن يدعوا انتصاراً كبيراً إذ رفعوا العقوبات، وأعادوا العالم كله إلى إيران، مع المحافظة على قلب البرنامج النووي القومي الإيراني، وأثبتوا أن الحوار والدبلوماسية، حتى مع البلد الذي يدعوه المتشددون بـ "الشیطان الأكبر"، يمكن أن يعودا على إيران بفائدة وتقدم عظيمين؛ ومن ناحية أخرى، يمكن للمتشددين أن يستخدموا المليارات الجديدة المتأتية من رفع العقوبات في متابعة وتوسيع حروبهم في سورية والعراق واليمن وأماكن أخرى؛ لكن منطق المواجهة المفتوحة هذا سيتم تحديه من الداخل.

يمكن لروحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، مستعينين بموجة الدعم الشعبي القوي، أن يتحدوا سيطرة الحرس الثوري والمتشددين فيما يتعلق بسياسة

فإن ذلك سيضع إيران و"حزب الله" في موقف صعب للغاية. قد يسارعان إلى طاولة المفاوضات عارضين اتفاقاً لتقاسم السلطة مع المعارضة "غير الجهادية". أمّا البديل الآخر فهو ردّ المتشددين في إيران على الضغوط في سورية بالتصعيد ضد المملكة العربية السعودية والخليج من خلال محاولة إشعال انتفاضة كاملة في البحرين، وأخرى في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية أيضاً.

مرة أخرى، سيتوقف كثير على الاتجاه الذي ستتخذه إيران إذا ما كان هناك اتفاق نووي. لعل خامنئي مكن روحاني وظريف، وبصورة مؤقتة فقط، من التوجه بهدوء إلى المجتمع الدولي لفترة طويلة تكفي للتوصل إلى رفع العقوبات، في حين أن ميوله الحقيقية هي تلك التي يُعرب عنها قاسم سليمان والحرس الثوري. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كان روحاني غير قادر على الاستفادة من الشعبية التي يتمتع بها لينتزع سلطة فعلية، فإن رفع العقوبات، ومليارات الدولارات التي ستندفق إلى الخزائن الإيرانية، سيتم استخدامها لتصعيد سياسات الحرس الثوري في العالم العربي. وستؤدي هذه السياسات حتماً إلى مزيد من الصراع الطائفي، ومن الحروب بالوكالة، والخراب في العالم العربي. لكن هذه السياسات ذاتها قد تأتي بنتائج عكسية. فمع مثل هذه السياسات يمكن لإيران أن تبقى سيطرتها على بغداد والبصرة، لكنها لا يمكن أن تستعيد السيطرة على المناطق السنّية في العراق، ولا على المنطقة الكردية، المستقلة أصلاً. وفي اليمن، لا تستطيع إيران بناء علاقة تبعية عسكرية فعلية مع الحوثيين، وإنما يمكنها أن تدعهم من بعيد فقط. والأخطر بالنسبة إلى إيران، أن هذه السياسات قد تكون مقامرة

لبنان من وجود نظام الأسد الذي تحكّم في لبنان على مدى ثلاثين عاماً، ووقّر جميع الجسور الضرورية بين إيران والمناطق الشيعية في لبنان، ولا يزال. وتكاد الآن تكون جميع الطرق الرئيسية البرية والبحرية والجوية بين إيران ومناطق الحوثيين في اليمن مقطوعة عن أي تعاون عسكري واسع النطاق. ومن المرجح للصراع في اليمن أن يطول، لكنه سيكون بصورة أساسية صراعاً يمينياً محلياً بين الفصائل والائتلافات المتحاربة أكثر منه حرباً كبرى بالوكالة. وسيكون للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما كانت الحال على مدى عقود، الدور الخارجي الرئيسي والبعيد المدى في اليمن.

في سورية الوضع مختلف. فدول الخليج وتركيا تشعر بأن الوقت إلى جانبها، نظراً إلى الأغلبية السنّية في سورية. لقد نجا نظام الأسد في الأعوام الأربعة الأولى من الحرب، لكن ذلك لم يكن ممكناً من دون الدعم الإيراني الواسع النطاق الذي لم يخل بينه وبين فقدان أكثر من ثلثي البلد. والنظام ليس في موقف قوي، فقد خسر الأرض مؤخراً في الجنوب والشمال (وأهمها خسارته مدينة إدلب)، ولم يكن قادراً على استعادة السيطرة الكاملة حتى على العاصمة دمشق. ومن المرجح أن تكون سورية في المستقبل القريب ساحة المعركة الرئيسية لهذا الائتلاف السنّي الجديد. وبحلول ذلك الوقت، ومع رئيس أميركي جديد، فإنه سيتم رفع الحظر الذي وضعه أوباما على أي دور قوي للولايات المتحدة ضد الأسد في سورية. وقد سبق أن قالت هيلاري كلينتون أنها تحبذ انخراطاً أشد للولايات المتحدة في سورية؛ ومن المرجح أن يكون لرئيس جمهوري موقف مماثل. إذا دنت هزيمة نظام الأسد في سورية،

لا شك في أن هناك مصلحة مشتركة عميقة لإيران ودول مجلس التعاون الخليجي في الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي، لكن النزاعات الشائكة التي اندلعت على مدى الأعوام الماضية لن تكون سهلة الحل. قد تتم التجارب الأولى في العراق واليمن، حيث يوجد على الأقل قدر من مؤسسات الدولة الجامعة وعمليات المصالحة الوطنية، لكن الاختبار الصعب سيكون في سورية، حيث لم يترك نظام الأسد للتسوية مجالاً كبيراً.

وإذا ما تم إبرام اتفاق نووي، فإنه سيُظهر أن طرفين يعتبر كل منهما الآخر الشيطان الأكبر ومحور الشر، يمكن أن يجلسا ويتفاوضا وجهاً لوجه على مدى عامين تقريباً، ويتوصلا إلى اتفاق بشأن المسائل الأمنية الحساسة. وإذا كان ذلك ممكناً، فمن المؤكد أن المفاوضات بين العرب وإيران ممكنة أيضاً. ولعل هذا الأمر هو الاحتمال المؤمل الوحيد الذي يمكن للمرء أن يلتقطه من اتفاق نووي نهائي. غير أن النتائج الوخيمة هي التي تسود الشرق الأوسط عادة، وما لم تستخدم إيران الاتفاق النووي في اتجاه سياسة عربية أكثر براغماتية تحترم المعايير الدولية وتسعى لبناء علاقات تعاون مع جيرانها، فإن المتشددون في إيران سيستخدمون المنافع غير المرتقبة الناجمة عن رفع العقوبات للمضي قدماً في سياساتهم في العالم العربي، وسيُكتب للمنطقة أن تعيش مرحلة مدمرة أخرى من الصراع الطائفي والحرب بالوكالة. ■

خاسرة في سورية، فإذا ما سقط نظام الأسد، فإن إيران لن تخسر أقدم حليف فاعل في العالم العربي فحسب، بل ستفقد جسرها الاستراتيجي إلى لبنان أيضاً، وسيصبح "حزب الله" معزولاً استراتيجياً، وعندها، فإن الحرب بالوكالة قد تنتقل، على نحو مأسوي، إلى لبنان. وبوجود إسرائيل على الحدود الجنوبية، والسواحل التي تحرسها قوات بحرية معادية، فإن "حزب الله" لن يكون في موقف قوي.

من ناحية أخرى، إذا استطاع روحاني ومعسكره اغتنام الزخم الناجم عن اتفاق نووي، أو إذا انتهى الأمر بخامنتي إلى رؤية فوائد السياسة الخارجية البراغماتية التي تفتح الاقتصاد الإيراني، والتي في الوقت نفسه تحفظ - بل تعزز - الأمن الوطني، فإن إيران قد تتحول في اتجاه أكثر براغماتية في سياستها العربية. وقد سبق أن فعلت ذلك بعد الحرب الإيرانية - العراقية، خلال فترة رئاسة رفسنجاني، ويمكنها فعل ذلك مرة أخرى.

إذا حدث هذا، فإن ذلك يمكن أن يفتح فرصة للابتعاد عن موجة عدم الاستقرار والحروب بالوكالة التي طغت على المنطقة العربية في الأعوام الثلاثة الماضية، والتحرك في اتجاه مزيد من الاستقرار. وإذا ما كان هناك مثل هذه الرغبة لدى الجانب الإيراني، فإن ثمة كثيراً من سبل الوصول إلى قادة المملكة العربية السعودية والخليج لإبداء النيات الحسنة. ويمكن للولايات المتحدة، وربما إلى جانب روسيا، أن تساعد في تشجيع مثل هذا الانفتاح بين الجانبين